المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

غزة

بين مطرقة الإحتلال وسندان الحصار

آذار / 2015

قطاع غزة

بين مطرقة الإحتلال وسندان الحصار

آذار / 2015

إعداد

م. علاء الدين البطة

أ. أحمد فايق دلول

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

منظمة غير حكومية مستقلة مقرها الرئيس لندن، تعمل من أجل رفعة حقوق الإنسان في الوطن العربي وهي جزء لا يتجزأ من شبكة منظمات حقوق الإنسان في العالم.

جميع الحقوق محفوظة ©2015

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

Arab Organisation for Human Rights in the UK

PO BOX 68981 LONDON NW26 9FY

Email: info@aohr.org.uk Web: www.aohr.org.uk

الفهرس:

ملخص تنفيذي	9
مقدمة	13
معبر رفح	17
تحت الأرض	25
عدوان الرصاص المصبوب 2008–2009	29
أسطول الحرية	31
ثورة 25 يناير	33
عدوان عمود السحاب	35
عدوان الجرف الصامد	39
أعداد المسافرين عبر معبر رفح	43
الإطار القانوني	45
آثار الحصار الإقتصادية والإنسانية	55
خلاصة وتوصيات	57

ملخص تنفيذي:

يحيط بقطاع غزة سبعة معابر لا يدخل القطاع ولا يخرج منه شيء دون المرور بأحدها تخضع ستة منها لسيطرة «إسرائيل» والمعبر الوحيد الخارج عن سيطرتها(شكليا علي الأقل) هو معبر رفح حيث يخضع للسيطرة المصرية،بتاريخ 12 سبتمبر 2005 أعاد الإحتلال الإسرائيلي نشر قواته على الحدود وفي نوفمبر 2005 وقعت السلطة الفلسطينية اتفاقية المعابر لتشغيل معبر رفح برقابة أوروبية مما سمح لـ 1320 مسافرا بالتنقل يوميا عبر المعبر ،وفي حزيران 2007 سيطرت حركة حماس على قطاع غزة وعلى أثره أغلق معبر رفح وانسحبت قوات أمن الرئاسة الفلسطينية وبعثة المراقبة الأوروبية.

دخل قطاع غزة في حصار مشدد يفرضه الجانبان الإسرائيلي والمصري ألحق أضرار بالغة في حياة السكان فارتفعت نسبة البطالة والفقر ومنع السكان من حرية التنقل حتى المرضى والطلبة

وأصحاب الإحتياجات الخاصة حرموا أيضا من التنقل عبر المعابر إلا في إطار ضيق جدا مما دفع منظمات المجتمع المدني إلى تسيير قوافل لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة كان أشهرها أسطول الحرية بتاريخ 2015/05/31 حيث تصدت القوات الإسرائيلية للأسطول في عرض البحر بالقوة مما أو قع عددا من القتلى والجرحى في صفوف المتضامنين.

خلال الحصار المشدد نشطت عمليات حفر الأنفاق بين الحدود مع مصر لتأمين شريان حياة حيث وصل عدد الأنفاق التي حفرت إلى أكثر من ألف نفق توفر المواد الغذائية والطاقة وبعض المستلزمات الطبية.

خلال الحصار المشدد شنت إسرائيل على قطاع غزة ثلاثة حروب دامية الرصاص المصبوب (2008–2009)،عمود السحاب(نوفمبر 2012) والجرف الصامد (يوليو 2014) أوقعت آلاف القتلى والجرحى وألحقت دمارا واسعا في البنى التحتية والمساكن والمنازل ملحقة خسائر فادحة بالإقتصاد الفلسطيني كما عمقت مأساة المواطنين تحت الحصار.

بعد الثالث من تموز 2013 قامت السلطات المصرية بتشديد الحصار على قطاع غزة بعد أن شهد معبر رفح انفراجه عقب ثورة 25 يناير 2011 وعاد الحصار إلى نقطة الصفر ولم تستجب السلطات المصرية إلى النداءات الدولية المتكررة لفتح معبر رفح حتى في ظل الحرب الأخيرة فقد اقتصر فتحه خلال الحرب على حالات محدده.

تشير الإحصائيات أن عدد المسافرين المغادرين في النصف الثاني من عام 2013 بلغ 28,819 شخصاً بعدما كان في النصف الأول من نفس العام (خلال فترة الرئيس الأسبق محمد مرسي) 123,459 مسافراً، أي أن التراجع في حركة المعبر بلغ ما نسبته 77 % مقارنة بفترة حكم الرئيس مرسي.

في عام 2014 بلغ عدد أيام فتح المعبر 124 يوماً من أصل 366 يوماً، أي ما نسبته 33.8 % فقط، وبلغت عدد ساعات عمل المعبر بما لا يتجاوز 5 ساعات فيما بلغ عدد المسافرين المغادرين باتجاه مصر 52431 مسافرا فقط.

على الرغم من إعادة انتشار قوات الإحتلال في قطاع غزة يبقى القطاع تحت الإحتلال لذا فإن سلطات الإحتلال تتحمل المسؤولية الكاملة عن رفاه السكان واحترام حقوقهم المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف ويقع على عاتق السلطات المصرية بموجب اتفاقيات جنيف تقديم كل الدعم اللازم لتخفيف آثار الإحتلال والحصار المفروض ،إلا أن السلطات المصرية تعاونت مع قوات الإحتلال في تشديد الحصار وأغلقت معبر رفح وحرمت سكان القطاع من حق أساسي وهو حرية التنقل والسفر مما يجعلها شريكة في فرض عقوبات جماعية هي في القانون الدولي ترقى إلى مستوى جريمة حرب.

مقدمة :

يعتبر قطاع غزة جزءاً من السهل الساحلي الفلسطيني، الواقع جنوب غرب فلسطين، يشكِّل شريطاً طويلاً ضيقاً، بطول 46 كم، و عرض 6 كم في القسم الشمالي، في حين يصل عرضه إلى حوالي 14 كم في النهاية الجنوبية، وبعرض متوسط 7 كم. وتبلغ المساحة الإجمالية لمحافظات غزة بحدودها الحالية 365 كيلو متر مربع، ويبلغ تعداد السكان حوالي 1.76 مليون نسمة ، وتضم مدينة غزة لوحدها 855033 نسمة . فيما تتكون منطقة قطاع غزة من خمس محافظات هي، محافظة شمال غزة، محافظة غزة، محافظة دير البلح (الوسطى)، محافظة خان يونس، محافظة رفح. وقطاع غزة هو جزء صغير من فلسطين تبلغ مساحته فقط 1.36 % من إجمالي مساحة فلسطين التاريخية. وهو يقع في جهة الجنوب وهناك خط حدودي بين قطاع غزة ومصر يبلغ طوله 12.6 كم، وهو جزءٌ لا يتجزأ من الحدود الدولية بين مصر وفلسطين الإنتدابية والبالغة 210 كم، التي رُسمت طبقاً لمعاهدة 1906 بين الدولة العثمانية وبريطانيا نيابة عن مصر.

ويحيط بقطاع غزة سبعة معابر كما هي واضحة في الصورة، ولا يدخل القطاع ولا يخرج منه شيء دون المرور بأحدها. تخضع ستة منها لسيطرة «إسرائيل» والمعبر الوحيد الخارج عن سيطرتها (شكليا على الاقل) هو معبر رفح. ولكل معبر من المعابر الستة الأولى تسميتان، إحداهما عربية والثانية متداولة إسرائيلياً.

معابر غزة السبعة هي:

- 1. معبر المنطار ويعرف إسرائيلياً باسم «كارني»،
- 2. معبر بيت حانون ويعرف إسرائيلياً باسم «إيريز»،
- 3. معبر العودة ويعرف إسرائيلياً باسم «صوفا»،
- 4. معبر الشجاعية ويعرف إسرائيلياً باسم «ناحال عوز»،
- 5. معبر كرم أبو سالم ويعرف إسرائيلياً باسم «كيرم شالوم»،
- 6. معبر القرارة ويعرف إسرائيلياً باسم «كيسوفيم»،
- 7. معبر رفح .

بيت لاهيا
معبر بيت حانون
(إيريز)
بيت حانون
جباليا
غزة
معبر الشجاعية
(نحال عوز)
معبر المنطار
(كارني)
دير البلح
معبر الفرارة
(كيسوفيم)
خان
يونس
عبسان
الكبيرة
رفح
معبر العودة
(صوفا)
معبر
رفح
معبر كرم أبو سالم
(كريم شالوم)
مصر

معبر رفح :

كان قطاع غزة يعتبر جزءاً من المناطق الخاضعة للإنتداب حتى عام 1948م، وبعد انسحاب قوات الانتداب خضع القطاع للحكم العسكري المصري منذ عام 1948م حتى أكتوبر 1956م حيث قامت إسرائيل بشن هجوم على مصر فيما عُرف في حينه بـ «العدوان الثلاثي على مصر» واحتلت القطاع لمدة خمسة أشهر ثم انسحبت وعاد الحكم العسكري المصري للقطاع.

وفي عام 1967م قامت إسرائيل باحتلال قطاع غزة ومنطقة شبه جزيرة سيناء المصرية وتم إنهاء وجود السلطة المصرية الحاكمة فيه، وبعد الإحتلال لم يكن هناك حدود بين منطقة رفح الفلسطينية ومنطقتي رفح المصرية والعريش لذا تشكلت علاقات اجتماعية ومصاهرة كبيرة بين سكان المنطقتين.

وأصبحت نقطة مرور العريش نقطة عبور المواطنين الفلسطينيين إلى سيناء ثم الى القاهرة وكان العبور إلى مصر محصورًا في الحالات الإنسانية فقط (مرضى، طلاب، وأصحاب الإقامات في الخارج).

ميناء رفح البرى

حيث كان يتم النقل عبر قناة السويس ومن خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر واستمر هذا الوضع حتى تم توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في سبتمبر 1978م. لذلك فقد تأخر افتتاح معبر رفح إلى ما بعد الاتفاق المصري الإسرائيلي (المعروف باتفاقية كامب ديفيد) حيث قام الإحتلال الإسرائيلي بإنشاء معبرين موصلين إلى مصر عام 1982 -مشابهان لمعبري الضفة إلى الأردن- أحدهما للمسافرين الأفراد هو معبر رفح الحالي، والآخر للبضائع هو معبر العوجا أو معبر كرم أبو سالم [1].

وتنفيذا للشق الخاص برسم الحدود الفلسطينية المصرية -وفقاً لكامب ديفيد- تم فصل رفح المصرية عن رفح الفلسطينية وبالتالي تم تشتيت مئات العائلات وفصلهم عن بعضهم البعض بل وتقسيم العائلة الواحدة إلى جزأين الأول مصري والثاني فلسطيني مما أدى إلى خلق كارثة إنسانية كبيرة وخاصة بعد أن تحكمت إسرائيل بمعبر رفح وأصبحت تتحكم بل وتمنع مرور الفلسطينيين من خلال هذا المعبر. وعقب إكمال الإنسحاب الإسرائيلي من سيناء وبتاريخ 25-4-1982م، تم الإعلان عن افتتاح معبر رفح ليحل محل نقطة عبور العريش التي انسحب منها الإحتلال الإسرائيلي.

وعليه تم إخضاع المعبر لإدارة سلطة المطارات الإسرائيلية، وبقي المعبر مفتوحاً دون توقف على مدار الساعة وطوال العام تقريباً، ما عدا يومين فقط خلال العام وهما: عيد الأضحى لدى المسلمين، ويوم الغفران لدى اليهود، وهذا ما تم عليه الاتفاق. وبقي الوضع ساريا ومستقراً على هذه الحال بعد وصول

1 - تقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، عام 2002، ص:2-3. وكذلك: السيد مصطفي أحمد أبو الخير، المعابر الفلسطينية رؤية قانونية سياسية، 2008م، ص5.

السلطة عام 1993م، وحتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في 28 سبتمبر 2000م، حيث كان المعبر في تلك الفترة يشهد مرور ما يتراوح عددهم بين 1200 1500– فلسطيني يومياً في كلا الاتجاهين في أيام السنة العادية، ويتضاعف هذا العدد في أشهر الصيف ليصل ما يقارب من 3000 مواطن فلسطيني يوميا في كلا الاتجاهين، وذلك عندما كان يتدفق الفلسطينيون الذين يعملون في البلاد العربية أو المقيمين في البلاد الأجنبية لزيارة أهاليهم وأقاربهم في القطاع خلال فترة الإجازة الصيفية [2].

وقد استمر الوضع على حاله حتى انطلقت انتفاضة العام 2000 حيث بدأ الاحتلال في إيجاد وخلق ذرائع مختلفة لإغلاق كافة المعابر مع قطاع غزة بما فيها معبر رفح، الأمر الذي أدى الى إغلاق المعبر لأيام واسابيع طوال – تحت ذرائع الإحتلال الأمنية – وهنا بدأت تطفو مشكلة إغلاق المعبر وما ترتب عليه من نوع جديد من المعاناة للمواطن الفلسطيني والتي أخذت تزداد يوما بعد يوم حتى وصلت الى كل البيوت الفلسطينية وكان من أبرز ضحاياها المرضى والطلاب والمسنين والنساء والأطفال، وعليه تقلص عدد المسافرين في الفترة ما بين 2001 – 2005 إلى نحو (590) شخصاً فقط أي بانخفاض نحو 54 %.

في فبراير 2005، صوّتت الحكومة الإسرائيلية على تطبيق خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي أريئيل شارون للإنسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة وإزالة جميع المستوطنات الإسرائيلية وإخلاء المستوطنين والقواعد العسكرية من القطاع، وتم الانتهاء من العملية في 12 سبتمبر 2005 بإعلانها إنهاء الحكم العسكري

2 - مركز الميزان لحقوق الإنسان، وجه آخر للحصار: معبر رفح نموذج لإعمال قوات الاحتلال الإسرائيلي للعقاب الجماعي (قطاع غزة)، غزة، 2003/2/8م، ص5.

الإسرائيلي في القطاع مع انتشار قوات الإحتلال الإسرائيلي على الحدود البرية والبحرية عدا عن تحكمها الكامل في أجواء قطاع غزة [3].

في نوفمبر 2005 أعلنت السلطة الفلسطينية عن التوصل إلى اتفاقية المعابر، وهي اتفاقية فلسطينية إسرائيلية -بمباركة مصرية ورقابة أوروبية- لتشغيل معبر رفح مع وجود دوائر فيديو تبث الحركة على المعبر للجانب الإسرائيلي[4]، وقد بلغ عدد المسافرين في كلا الجانبين بعد تنفيذ الاتفاقية 1320 مسافراً يومياً.

إلا أن فوز حركة حماس في انتخابات يناير 2006 وتشكيلها الحكومة في أبريل 2006 ثم سيطرتها على قطاع غزة في يونيو 2007م، شكل مبرراً كافياً لانسحاب قوات أمن الرئاسة التابعة للرئيس محمود عباس والمراقبين الأوروبيين من المعبر وبالتالي سيطرة كاملة لحركة حماس على أدارة معبر رفح. فكانت تلك هي الذريعة التي ينتظرها النظام المصري للإعلان عن البدء في إغلاق طويلٍ ومتواصلٍ لمعبر رفح ولفترات طويلة بحجة عدم الاعتراف بسلطة حماس في غزة، لتبدأ فصول معاناةٍ طويلة وممتدة ومستمرة إلى الآن، من إغلاق متواصل ولأسابيع طوال أمام حركة الفلسطينيين عموماً المرضى والطلبة

3 - للاطلاع على النص الكامل لخطة «فك الارتباط» الإسرائيلية، انظر الرابط التالي:
http://www.alzaytouna.net/permalink/4702.html

4 - يمكن الاطلاع على النصل الكامل للاتفاقية من خلال: مركز الإعلام الفلسطيني بإشراف أمانة سر منظمة التحرير الفلسطينية.

وأصحاب الاحتياجات الخاصة وأصحاب الإقامات في الخارج تحديداً [5]، هذا عدا عن حجز الآلاف من المسافرين لأيام بل ولأسابيع طوال في غرف مكتظة في مطارات مصر وفى ظروف لا إنسانية البتة [6]، وترافق ذلك مع تعليمات لشركات خطوط الطيران المصرية والعربية والأجنبية بمنع الفلسطينيين الغزيين من السفر عبر طائراتها. وهو ما ترتب عليه وفاة المئات من المرضى الفلسطينيين وخصوصا من المرضى الأطفال والشيوخ والنساء والذين حال إغلاق المعبر بينهم وبين الوصول إلى المستشفيات المصرية والعربية لتلقى العلاج، وأيضاً فقدان المئات من الفلسطينيين لأماكن عملهم في دول الخليج العربي وأوروبا وأمريكا، عدا عن خسارة المئات من الطلاب لمقاعدهم الدراسية في مختلف دول العالم.

وبعد إغلاق معبر رفح وتشديد إغلاق باقي المعابر وشُح المواد الغذائية اقتحم عشرات الآلاف من سكان قطاع غزة الحدود مع مصر في يناير 2008م، لشراء الحاجيات الضرورية حيث قام السكان بشراء ما يلزمهم من أدوية ومواد غذائية وحليب للأطفال، ثم عادوا إلى أماكن سكناهم في قطاع غزة دون تسجيل أية حوادث أمنية.

---

5 - هاني إبراهيم، يوم وليلة على رفح: موقع أخبار: http://al-akhbar.com/node/203302

6 - منظمة أصدقاء الإنسان الدولية ومركز «حماية» لحقوق الإنسان، تقرير بعنوان: ثمن الحصار، نيسان أبريل 2014م، للاطلاع على النص الكامل انظر الرابط التالي: www.alzaytouna.net/arabic/.../Gaza_Siege_Friends-Humanity_5-14.pdf

تحت الأرض:

كانت هذه خطوة احتجاجية لم تجد في دفع السلطات المصرية لتغيير سياستها بفتح معبر رفح مما دفع بعض السكان للتوجه إلى باطن الأرض بحثا عن شريان حياة، فبدأت عملية حفر أنفاق مكثفة تمتد حتى الأراضي المصرية لمد قطاع غزة بما يلزم من الغذاء والدواء ومستلزمات الحياة اليومية، وهكذا نجح عمال الأنفاق في جعل عجلة الحياة تستمر في الدوران.

وهكذا بدأت ظاهرة الأنفاق تكبر وتتسع وتزداد يوما بعد يوم حتى وصلت الى ما يزيد على 1000 نفق، بل وتطورت هذه الأنفاق لتسمح بمرو الافراد ثم مرور السيارات التي كانت إسرائيل قد حظرت دخولها الى قطاع غزة كإجراء عقابي ضد السكان عام 2007 بعد سيطرة حماس على قطاع غزة.

هذه الإنفراجة التي حققتها الأنفاق بتخفيف آثار الحصار الوحشي أزعجت المصريين والإسرائيليين على حد سواء، فقررت الحكومة المصرية تحت ذرائع أمنية شن حملة لهدم الأنفاق. وبدأت بتفجيرها واغراقها بالمياه العادمة لدرجة رش غازات سامة لقتل عمال الأنفاق كما أن سلاح الجو الإسرائيلي كان يقوم بعمليات قصف منتظمة لمناطق الأنفاق .

وهكذا كان هناك تنسيق أمني مصري إسرائيلي توج في نهاية العام 2009 بمباشرة بناء جدار فولاذي مزود بأجهزة استشعار لهدم شبكة الانفاق، ويدعم الجدار الفولاذي أنبوب يمتد بطول 10 كم (يبلغ طول الحدود المصرية مع غزة 12–15 كم) وعمق يتراوح من 20 إلى 30 متر تحت سطح الأرض ويتكون من صفائح صلبة طول الواحدة 18 متر وسمكها 50 سم مقاومة للديناميت ومزودة بمجسَّات ضد الاختراق، كما يحتوي ماسورة تمتد من البحر غرباً بطول 10 كم باتجاه الشرق يتفرع منها أنابيب مثقبة يفصل بين كل واحدة والأخرى 30 إلى 40 م تقوم بضخ الماء باستمرار بهدف جعل التربة رخوة لإحداث تصدعات وانهيارات في الأنفاق القائمة للقضاء على إمكانية حفر أي أنفاق جديدة [7].

بسبب عمليات هدم وقصف الأنفاق من الجانبين المصري والإسرائيلي بينت أرقام وزارة الصحة الفلسطينية أن عدد القتلى الفلسطينيين الذين سقطوا خلال عملهم في الأنفاق منذ عام 2006 و حتى منتصف 2013م فاق 237 شخصاً، بينهم 20 شخصاً سقطوا في القصف الإسرائيلي المباشر للأنفاق، وعدد الذين أصيبوا فاق الـ 600 شخصاً [8].

7 - لوثة الجدران الإسرائيلية أصابت الحكومة المصرية، تقرير خاص، المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا،21-12-2009م.

8 - مقابلة شخصية مع الناطق باسم وزارة الصحة الفلسطينية الدكتور أشرف القدرة، بتاريخ 2014/10/15م.

عدوان الرصاص المصبوب 2008-2009:

في ظل الحصار المشدد على قطاع غزة شنت إسرائيل حرباً ضروساً على قطاع غزة تحت اسم «الرصاص المصبوب» بتاريخ 2008/12/27 أستمرت 22 يوماً واسفرت عن مقتل أكثر من 1417 فلسطينياً، بينهم 412 طفلاً و111 امرأة عدا عن إصابة أكثر من 4336 من الأطفال والنساء والشيوخ، إلى جانب تدمير آلاف من المساكن والبيوت والمرافق العامة والمدارس والنوادي والمساجد بل حتى مقرات محمية للأمم المتحدة [9].

ورغم دموية الحرب فقد أعلن الرئيس الأسبق حسني مبارك بتاريخ 2008/12/31 بأنه لن يفتح معبر رفح دون وجود قوات أمن من السلطة الفلسطينية وفق اتفاقية المعابر لعام 2005 التي تنص أيضاً على وجود مراقبين أوروبيين لكن السلطات المصرية فقط لحالات إنسانية فتحت معبر رفح لدخول المساعدات ونقل الجرحى والمرضى.

9 - تقرير إحصائي حول: حصيلة الخسائر والأضرار التي لحقت بالسكان وممتلكاتهم في قطاع غزة بسبب العدوان الإسرائيلي 27/12/-2008 2009/1/18م، مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2009/12/1م، ص11.

MAVI MARMARA

أسطول الحرية:

استمرت الانتهاكات والإجراءات المصرية القاسية بحق معبر رفح بما فيها استمرار إغلاقه ومنع حركة مرور المرضى والنساء والاطفال والوفود التضامنية القادمة الى قطاع غزة مما حدا بالنشطاء حول العالم بتسيير قوافل بحرية وبرية جابت العالم للوصول الى قطاع غزة منها من نجح في الوصول ومنها ما كانت نهايته مأساوية كما هو حال أسطول الحرية المكون من ست سفن يستقلها مئات المتضامنون من مختلف أنحاء العالم حيث هاجمته القوات الإسرائيلية في المياه الدولية فجر 2010/5/31م، مما أدى لمقتل 9 منهم وإصابة العشرات منهم [10]. وعلى إثر ذلك وجد النظام المصري نفسه في حالة حرج شديدٍ، فأعلن عن فتح معبر رفح البري للحالات الإنسانية فقط واستمر المعبر مفتوحا أمام الحالات الإنسانية فقط حتى ثورة 25 يناير.

10 - للمزيد من التفاصيل انظر: صحيفة البيان، 01 يونيو 2010م. (إسرائيل) تغتال الحرية في عرض البحر.

ثورة 25 يناير 2011 :

وفقا للإحصائيات الصادرة عن مؤسسات حقوقية؛ فإنه منذ شهر يونيو 2006 وحتى يناير 2011 تم إغلاق معبر رفح أمام حركة المسافرين بنسبة 86 % من وقت العمل [11]. وعقب ثورة يناير 2011 طرأ تحسن «ما» على حركة المعبر حيث تم إعادة فتح المعبر المغلق والإعلان عن زيادة ساعات فتح المعبر واستمر التحسن في عمل المعبر خلال فترة حكم المجلس العسكري وأثناء حكم الرئيس محمد مرسي بانتخابات يونيو 2012م.

لم يدم الحال طويلاً فبعد حادث مقتل 15 جندي مصري على الحدود المصرية الإسرائيلية في بداية أغسطس عام 2012م، وذلك على أثر ادعاءات -لم يتم تأكيدها من طرف محايد- بأن إرهابيين خرجوا من غزة عبر الأنفاق وقاموا بقتل الجنود المصريين، وعليه انطلقت الحملة المصرية لإغلاق الانفاق وانعكس ذلك بوضوح على الحياة المعيشة لسكان قطاع غزة، حيث بدأت الأسواق والمرافق العامة تعاني من وصول المواد الغذائية والطبية اللازمة وأصبحت الأسعار تتضاعف بسبب إغلاق معبر رفح والتضييق على الأنفاق.

---

11 - مسلك - مركز للدفاع عن حريّة الحركة، من يحمل مفاتيح معبر رفح؟ ص6.

عدوان «عمود السحاب»:

بتاريخ 2012/11/14 شنت إسرائيل حرباً أخرى على قطاع غزة استمرت سبعة أيام قتل فيها 155 شخصاً منهم 27 طفلاً و14 امرأةً.

وكانت تلك الحرب أقل دموية من سابقاتها لقسر مدتها وبسبب الضغوط التي مارستها القيادة المصرية برئاسة الرئيس الأسبق محمد مرسي الذي وجه تهديدات مباشرة لإسرائيل اذا استمرت في عدوانها وأطلق عبارته الشهيرة «غزة ليست وحدها»[12]، كما أرسل رئيس وزرائه هشام قنديل لتفقد القطاع خلال الحرب، كما سمحت القيادة المصرية لوزراء من دول عربية وإسلامية بزيارة قطاع غزة وتم فتح معبر رفح بشكل دائم لدخول كافة احتياجات القطاع وإخلاء الجرحى.

وشهدت غزة حركة دخول نشطة من القوافل الإنسانية الطبية والغذائية والوفود الشبابية الثورية، حيث بلغت أعداد الوفود خلال الأيام السبعة 36 وفداً، وبمعدل 5 وفود يومياً، بمجموع 1256 متضامناً، بمعدل 180 متضامناً يومياً [13].

12 - https://www.youtube.com/watch?v=X8S0KIX7xi8

13 - اللجنة الحكومية لكسر الحصار واستقبال الوفود- وزارة الخارجية الفلسطينية ، القوافل والوفود - الماضي والحاضر والمستقبل، تقرير غير منشور، يوليو2014م، ص1.

تشديد الحصار بعد 3 تموز/يوليو 2013م:

وفي الثالث من يونيو 2013م، حدث الإنقلاب العسكري في مصر وتم عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي، وأُعلِنَ عن إغلاق معبر رفح وتوسعت عملية هدم الأنفاق، وبعد عدة أيام تم فتح المعبر لعدة ساعات فقط لدخول وخروج بضعة مئات من المسافرين، وبعدها تم إغلاقه كلياً ليفتح بين الفينة والأخرى بحجة عدم استقرار الوضع الأمني في سيناء وملاحقة الإرهابيين، وعندما يتم فتحه تعلن السلطان المصرية أن فتحه لأسباب إنسانية بغرض مرور فئات محددة.

عدوان «الجرف الصامد»:

يعتبر من الحروب الأكثر دموية التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة المحاصر بتاريخ 2014/7/7م وتوقف بتاريخ 2014/08/28 حيث استمر 51 يوما وأسفر عن مقتل 2133 فلسطينياً، منهم: 500 طفلاً و300 امرأةً و64 معاقاً [14].

كما جرح في الحرب أكثر من 10 آلاف شخص منهم 3374 طفلاً و 2088 امرأةً و 410 مسناً، وتفيد التقديرات أن 1000 طفل على الأقل سيعانون من إعاقات دائمة، و1500 طفلاً آخر يحتاجون إلى دعمٍ مستمر من قطاعي حماية الطفل والرعاية.

وخلال العدوان قدر عدد المهجرين بـ 500 ألف شخص أي 28 % –من مجمل السكان في قطاع غزة– تهجيرا داخليا في مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التي خصصت كملاجئ

14 - للمزيد من التفاصيل انظر: المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، «الهجمات العشوائية والقتل العمد: إسرائيل تنتقم من غزة بقتل مدنييها»، أكتوبر 2014م. وكذلك: المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، «منظومة السيطرة الإسرائيلية: استخدام المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية» لقيام السلطات الإسرائيلية أثناء الحرب باستخدام المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية، أكتوبر 2014م.

طارئة، ويقدر ان 108000 شخص سيبقون مهجرين على المدى الطويل نظرا لأن منازلهم أصبحت غير قابلة للسكن بسبب تدميرها أو تعرضها لأضرار جسيمة [15].

وطوال 51 يوماً دكّت إسرائيل قطاع غزة بمختلف أنواع الأسلحة براً وبحراً وجواً بـ 8 210 صاروخ جوي، و 73615 قذيفةً بحريةً، و 71836 قذيفةً بريةً ألحقت دماراً واسعاً في البنية التحتية والمباني العامة والخاصة حيث قدرت الخسائر بأكثر من 3 مليار دولار [16].

وبعد أربع أيام من اندلاع العدوان – أعلنت السلطات المصرية عن فتح معبر رفح في العاشر من يوليو 2014 وتحديداً بعد مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة فتح المعبر بشكلٍ كاملٍ لإدخال المساعدات الإنسانية وإخلاء الجرحى، إلا أن الحقيقة على الأرض تؤكد أن مصر استمرت عملياً بإغلاق المعبر في وجه الجرحى ولم تسمح إلا بخروج عددٍ قليل، فحسب وزير الصحة المصري فقد دخل مصر ما يقارب 216 جريحاً فقط من إجمالي عدد الجرحى الذي تعدى 10 الاف حسب إحصاءات لوزارة الصحة في غزة [17].

وبتاريخ 2014/10/29 أصدر رئيس الحكومة المصرية قراراً بعزل المنطقة الحدودية لمدينة رفح في

---

15 - المصدر السابق.

16 - المصدر السابق.

17 - المصدر السابق.

الاتجاه الشمالي الشرقي لمحافظة شمال سيناء ونص القرار الذي نُشر في الجريدة الرسمية تحت رقم 1957 لسنة 2014م على أنه: «في حال امتناع أي مقيم في المنطقة عن الإخلاء بالطريق الودي، يتم الإستيلاء جبراً على ما يملكه أو يحوزه أو يضع يده عليه من عقارات أو منقولات».

وكان الجيش المصري في محافظة شمال سيناء، قد بدأ بتاريخ 2014/10/28 تنفيذ عملية تهجير لسكان المنطقة المذكورة في مسافة 500 متر غرب الحدود وتم توسيعها لاحقاً إلى مسافة 1 كيلو متر، تمهيداً لإخلاء 13.5 كيلو متر من ساحل البحر حتى كرم أبو سالم. ووصلت حصيلة المنازل المُخلاة إلى 802 منزلاً يقطن فيها 1156 أسرة [18]. وأعلن الجيش المصري عن نجاحه في إغلاق كافة الانفاق التي تربط قطاع غزة بمصر، ووصل عدد الانفاق التي تم إغلاقها إلى أكثر من 1550 نفقاً حسب إحصاءات الجيش.

18 - للمزيد من التفاصيل انظر: عمر كيلاني، المنطقة العازلة خطر على غزة، 23 ديسمبر 2014م، على الرابط التالي: http://www.alaraby.co.uk/opinion/9f96c3fd-defd-4568-950c-b71debc6dc87.

ميناء رفح البري

أعداد المسافرين عبر معبر رفح :

ولتوضيح أداء معبر رفح وحركة المسافرين من خلاله يمكن ملاحظة ومقارنة أعداد المسافرين بين النصف الأول -الذي شهد حكم الرئيس محمد مرسى- والنصف الثاني من عام 2013م والذي شهد حكم سلطات الانقلاب، حيث يتضح جلياً الانحسار الشديد في أعداد المسافرين نتيجة استمرار إغلاق المعبر والبطء الشديد في حركة السفر.

عدد المسافرين المغادرين في النصف الثاني من عام 2013 (في ظل حكم الانقلاب العسكري) بلغ 28,819 شخصاً بينما كان في النصف الأول من نفس العام (خلال فترة الرئيس الأسبق محمد مرسي) 123,459 مسافراً، أي أن التراجع في حركة المعبر بلغ ما نسبته 77 % مقارنة بفترة حكم الرئيس مرسي.

أما في عام 2014 فقد بلغ عدد أيام فتح المعبر 124 يوماً من أصل 366 يوماً، أي ما نسبته 33.8 % فقط، بما يعنى أن نسبة إغلاق المعبر بلغت 66.2 %، أي أن أيام إغلاق المعبر بلغت 241 يوماً من أيام عمل المعبر طوال العام، مع العلم بأن عدد ساعات العمل لا تتجاوز 5 ساعات يومياً في أيام فتح المعبر من أصل 8 ساعات. فيما بلغ عدد المسافرين المغادرين باتجاه مصر 52431 مسافرا فقط.

أعداد مقارنة للوفود التى وصلت عبر معبر رفح خلال الفترة 2012 إلى 2014م:

انعكس إغلاق المعبر سلباً على حركة الوفود القادمة الى قطاع غزة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مقارنة عدد الوفود خلال عام 2013م، فقد وصل إلى قطاع غزة خلال فترة النصف الأول من عام 2013 عدد 207 وفداً بإجمالي 4371 شخصا، أما خلال النصف الثاني من عام 2013 فقد وصل 11 وفدا بإجمالي 141 شخص، بما يعنى ان هناك تراجعا بلغ نسبته 95 % إذا ما قارنا بين النصف الأول من عام 2013 – في عهد الرئيس مرسى- وبين النصف الثاني من 2013 في عهد الانقلاب العسكري. أما في عام 2014م –وحتى نهاية ديسمبر- فقد وصل الى القطاع خلال الفترة عدد 40 وفداً فقط عبر معبر رفح، بإجمالي أعداد 307 من المتضامنين. ويمكن ملاحظة أنه فيما كان يصل إلى قطاع غزة ما متوسطه 5 وفود يوميا أو 35 وفداً خلال أسبوع من عدوان 2012م على غزة؛ فإنه وبالمقابل وخلال عدوان 2014 وصل ما متوسطه وفدين فقط خلال الاسبوع [19].

19 - اللجنة الحكومية لكسر الحصار واستقبال الوفود، توقف شبه كامل لحركة الوفود والقوافل القادمة إلى غزة، ديسمبر 2014م.

الإطار القانوني :

مما لا شك فيه أن الحصار المفروض على قطاع غزة ينتهك بشكل جسيم قواعد القانون الدولي، فقد كفل القانون الدولي لحقوق الإنسان لكل فرد حق الإقامة والتنقل والسفر، إذ نصت المادة (13) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن: «1- لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة. 2- يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه»[20]. وتعد حرية التنقل والسفر من الحريات العامة التي لا يجوز مصادرتها أو تقييدها إلا في حدود القانون لأنها ترتبط بحقوق أساسية أخرى منها الحق في التعلم،الحق في العمل والحق في الحصول على العلاج الطبي وحتى الحق في الحياة.

فيما حرص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر في عام 1966على إرساء هذا الحق في المادة (12) منه والتي تنص على أن: «لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته». كما يكفل البند الثاني من ذات المادة حرية مغادرة المواطن لأي بلد، بما

20 - http://www.un.org/en/documents/udhr/index.shtml#a13

في ذلك بلده. وأكد البند الثالث على أنه: «لا يجوز تقييد الحقوق المذكورة أعلاه بأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون، وتكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم، وتكون متمشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد». وأكد البند الرابع بأنه: « لا يجوز حرمان أحد تعسفا من حق الدخول إلى بلده»[21].

فيما أكد الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 2004 في المادة 27 على: «-1لايجوز بشكل تعسفي أو غير قانوني منع أي شخص من مغادرة أي بلد،بمافي ذلك بلده، أو فرض حظر على إقامته في أي جهة،أو إلزامه بالإقامة في هذاالبلد2- لايجوز نفي أي شخص من بلده أومنعه من العودة إليه»[22].

كما تعتبر الإجراءات التي تقوم بهما الحكومتان المصرية والإسرائيلية من قبيل العقوبات الجماعية التي تشكل وفقا للقانون الدولي الإنساني والعرفي جريمة حرب فقد نصت لائحة لاهاي عام 1907 المادة (50)»لا ينبغي إصدار أية عقوبة جماعية،مالية أو غيرها، ضد السكان بسبب أعمال ارتكبها أفراد لا يمكن أن يكون هؤلاء السكان مسؤولين بصفة جماعية»[23] .

كما نصت اتفاقية جنيف الرابعه 1949المادة (33) «لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم

---

23 - http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b003.html

22 - http://www.ichr.ps/pdfs/mod1.pdf

23 - https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/62tc8a.htm

يقترفها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب»[24] .

وجاء في الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، 1977المادة 75 :» الضمانات الأساسية...–2 تحظر الأفعال التالية حالاً واستقبالاً في أي زمان ومكان سواء ارتكبها معتمدون مدنيون أم عسكريون : ... د) العقوبات الجماعية،»[25] .

24 - https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nsla8.htm

25 - https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5ntccf.htm

قطاع غزة بين الواقع والإقليم الحبيس:

من حيث المبدأ يعتبر قطاع غزة إقليما محتلا وفقاً لما هو منصوص عليه في القانون الدولي ولا ينال من هذا الوصف إعادة انتشار القوات الأسرائيلية على الحدود المختلفة في قطاع غزة عام 2005م،فإسرائيل لا زالت تملك السيطرة الفعلية على القطاع برا وبحرا وجوا،وبالتالي فإنه يقع على عاتق سلطات الإحتلال مسؤولية رفاه السكان وتقديم كافة الخدمات التي تكفل العيش الكريم.

ويعتبر أيضا في حكم الإقليم الحبيس فعلاوة على أن إسرائيل تتحكم بأغلب المنافذ إلا أن هناك منفذا وحيد وهو معبر رفح خاضع لسيطرة السلطات المصرية وهذه الأخيرة ترفض فتحه بشكل دائم إنما تبقي على إغلاقه وتفتحه في حالات نادرة جدا،وبذلك يكون النظام المصري قد ساعد طرفا دولياً وهو اسرائيل لتنفيذ عقوبات جماعية ضد سكان مدنيين بما يخالف إتفاقيات جينيف التي تلزم الأطراف الدولية التصدي لأي طرف يحاول انتهاك بنودها [26] .

26 - إنظر مقابلة مع الدكتور عبدالله الأشعل تاريخ 01/05/ 2009م ، الجزيرة نت.

آثار الحصار الإقتصادية والإنسانية:

أدى الحصار المستمر إلى ازدياد معدلات البطالة والفقر؛ حيث أنه ,مع نهاية عام 2014 ونتيجة لانهيار المنظومة الاقتصادية في قطاع غزة بفعل الحرب الشرسة الضروس التي تعرض لها القطاع، ازداد عدد الفقراء والمحرومين من حقهم في الحياة الكريمة وتجاوزت معدلات البطالة حاجز 55 % ووصل عدد العاطلين عن العمل إلى 230 الف شخص. وارتفعت معدلات الفقر والفقر المدقع ليتجاوز 65 % وتجاوز عدد الاشخاص الذين يتلقون مساعدات إغاثية من الأونروا والمؤسسات الإغاثية الدولية أكثر من مليون شخص بنسبة تصل إلى 60 % من سكان قطاع غزة وبلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي 57 % لدى الأسر في قطاع غزة [27].

وبحسب وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، فإن قوات الإحتلال دمرت في عدوان 2014 عدد 1050 منشأة بشكل كلي وجزئي (450 منشأة اقتصادية وصناعية بشكل كلي و600 بشكل جزئي) معتبراً أن هذا الاستهداف دمر ما تبقى من بقايا الاقتصاد الفلسطيني بعد تعرضه لحربين سابقتين وحصار استمر لثماني سنوات ما تسبب بخسائر تقدر بحوالي مليار دولار [28].

---

27 - تقرير صادر عن الغرفة التجارية فى قطاع غزة، 2014م.

28 - صحيفة الاقتصادية، غزة تحت نار الحرب الاقتصادية، 2014/08/17 م، للاطلاع على التقرير كاملا انظر الرابط التالي:
www.eqtesadia.ps/wp-content/uploads/Final-771.pdf

خلاصة وتوصيات:

خضوع قطاع غزة لحصار وحشي منذ ما يقارب الثماني سنوات كان له تداعيات كارثية على حياة وحقوق وحريات المواطن الفلسطيني التي كفلتها كافه المواثيق والمعاهدات الدولية،ويتضح من الخطوات التي تتخذها السلطات المصرية والإسرائيلية أنها دائما باتجاه تشديد الحصار لذا يجب التأكيد على ما يلي:

- إن الحصار الوحشي الذي تفرضه إسرائيل بالتعاون مع النظام المصري يشكل جريمة حرب وعقاب جماعي ينتهك اتفاقيات جنيف التي تحمي المدنيين تحت الإحتلال .
- على المحكمة الجنائية الدولية بعد انضمام دولة فلسطين لاتفاقية روما فتح تحقيق في جريمة الحصار المفروض على قطاع غزة ومحاسبة كل المسؤولين عنه.

- على الأمناء العامون في الأمم المتحدة ،جامعة الدول العربية ،منظمة التعاون الإسلامي والإتحاد الإفريقي والأوروبي الضغط على الحكومة الإسرائيلية لرفع الحصار عن قطاع غزة وعلى الحكومة المصرية لفتح معبر رفح البري بشكل دائم.

- على حكومة التوافق الوطني حث الخطى من أجل إعمار قطاع غزة وإنقاذ حياة آلاف العائلات التي فقدت مساكنها ومصادر رزقها.

- على المانحين الدوليين وضع خطط تطوير وتنمية القطاع موضع التنفيذ وذلك من خلال تقديم الدعم للمشاريع المختلفة وخصوصا المشاريع الصغرى لخريجي الجامعات العاطلين عن العمل وتوفير فرص عمل للأيدي العاملة في القطاع، بما يحد من نسبة البطالة والفقر.